

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات، ياسين العبدالات، د. محمد الطراونة، باسم المبيضين

التمييز:

التمييز ضده: الحقيق العام.

بتاريخ ٢٠١٤/٣/١٨ تقدم التمييز بهذا التمييز للطعن في القرار رقم ٢٠١٢/١٠٠ الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢٧ المتضمن وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات والرسوم ومصادرة السلاح حال ضبطه.

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المطعون فيه للأسباب التالية:

(١) أخطأت المحكمة بمحاكمة التمييز بمثابة الجاهي في جلسة ٢٠١٣/١٠/١٠ وحرمته من تقديم مرافعته الخطية وطلباته الأخيرة.

(٢) أخطأت المحكمة بعدم إجابة طلب الدفاع بإجراء الخبرة حيث إن الطلب جاء من ضمن البينة الدفاعية والتي هي حق للمتهم التمييز بأن يقدم ما لديه وما من شأنه أن

يغير في مركزه القانوني وأن تبرير المحكمة بأن عدم الإجابة لعدم الانتاجية في غير محله.

(٣) أخطأت المحكمة بتلاوة أقوال شهود النيابة كل من وذلك لعدم العثور حيث إن المادة (١٦٢) أصول جزائية قد حددت الحالات التي يجوز فيها تلاوة الأقوال على سبيل الحصر ولا مجال للتوسع والقياس.

لا سيما أنهم شهود رئيسيين وهذا يعني أن المحكمة بنت قرارها على شهود تليت أقوالهم تلاوة وهذا يخالف نص المادة (١٤٨) أصول جزائية لا يجوز الاعتماد على أقوال شهود لم يتم مناقشتهم من قبل الخصوم في القضية بصورة علنية.

(٤) لقد اعتمدت المحكمة على تقرير الطبيب الشرعي وهو عبارة عن خبرة دون معاينة المصاب علماً بأنه موجود وكان على النيابة والمحكمة بذل الجهد الكافي لإحضاره وإجالاته إلى الطبيب الشرعي لمعاينته وإصدار التقرير الطبي القضائي القطعي وقد ذكر الطبيب على الصفحة (١٠) من المحضر أن تقريره بني على تقارير أولية وأنه تم ترميم الشريان ولم يرد أن الإصابة شافية أم لا.

(٥) لقد جاء القرار مخالفاً للقانون والأصول ولم يعطِ المتهم المميز فرصة لمناقشة الشهود.

(٦) لقد جاء القرار غير معلن تعليلاً سليماً ومشوباً بعيب القصور في التعليل وفساد الاستدلال.

رفع نائب عام الجنايات الكبرى ملف القضية إلى محكمتنا عملاً بأحكام المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى.

قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها قبول التمييز شكلاً ورده موضوعاً وتأيد القرار المطعون فيه.

القرار

بالتدقيق والمداولة يتبين أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت وبقرارها رقم ٢٠١١/١١١٢ تاريخ ٢٠١١/١٢/٦ قد أحالت المتهم:

ليحاكم لدى تلك المحكمة بالتهمتين التاليتين:

١- الشروع بالقتل طبقاً للمادتين (٣٢٦ و ٧٠) عقوبات.

٢- حمل وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص طبقاً للمواد (٣ و ٤ و ١١/ج) من قانون الأسلحة والذخائر.

وقد ساقطت النيابة العامة واقعة بنت على أساس منها الاتهام الموجه للمتهم تمثلت بما يلي:

في أن المجني عليه (مصري الجنسية) والمتهم يعملان في نادي (للبياردو الكائن في منطقة الياسمين وفي مساء يوم ٢٠١١/٩/١٥ وأثناء وجودهما في غرفة المكتب في النادي طلب المتهم من المجني عليه أن يحضر له المسدس (غير المرخص قانوناً) الموجود في المكتب وبالفعل قام المجني عليه بإعطائه المسدس وأثناء قيامهما بجرد النقود والمحاسبة فوجئ المجني عليه بالمتهم وهو يقوم بضربه على وجهه ثم أشهر المسدس وأطلق باتجاهه عيارين

ناريين وأصابه في منطقتي الفخزين الأيمن والأيسر وأسعف المجني عليه إلى المستشفى من قبل الشاهدين
وتبين أنه مصاب بمقذوفين
ناريين في منطقتي الفخزين الأيمن والأيسر نجم عنهما إصابة الشريان الفخذي الأيسر
وحدث نزف دموي شديد وأن الإصابة بمجملها قد شكلت خطورة على حياته وقدمت
الشكوى وجرت الملاحقة.

باشرت محكمة الجنايات الكبرى نظر الدعوى وبعد استكمال إجراءات المحاكمة وما
قدم فيها من بيانات توصلت إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية:

بالتدقيق في أوراق هذه القضية والبيانات والأدلة المقدمة فيها والمستمعة تجد
المحكمة أن واقعتها الثابتة وكما قنعت بها واستقرت في وجدانها تتلخص بأن المتهم
والمجني عليه (مصري الجنسية)

يعرفان بعضهما بحكم عملهما معاً في نادي (للبياردو والسنوكر الكائن

في منطقة ضاحية الياسمين، وبتاريخ ٢٠١١/٩/١٥ وبحود الساعة الواحدة والنصف
ليلاً وأثناء عمل المجني عليه في النادي حضر إليه المتهم وكان برفقته الشاهد
: وطلب المتهم من المجني عليه أن يحضر له طعام وبالفعل قام

المجني عليه بإحضار طعام للمتهم من الثلاجة التي كانت في النادي وبعد أن تناول
المتهم الطعام طلب من المجني عليه أن يحضر له مسدسه الذي كان يضعه في بيت
الدرج الواقع داخل النادي وذهب المجني عليه وأحضر له المسدس (غير المرخص)
وطلب المتهم من المجني عليه أن يقوم بإعطاء المسدس لابن خالته (المتهم) وهو
الشاهد وقام ذلك الشخص بأخذه ثم دخل المتهم إلى

مكتب في النادي وبرفقته المجني عليه حتى يقوم بمحاسبة المتهم عن حساب النادي
وأثناء ذلك تفاجأ المجني عليه بالمتهم يقوم بصفعه كفاً على وجهه ثم أخرج المسدس
وأطلق على المجني عليه عيارات نارية أصابت المجني عليه في منطقة الفخزين الأيمن

والأيسر وأثناء هروبه منه ونتج عنها إصابة الشريان الفخذي الأيسر وحدث تهاك بالأنسجة الرخوة للفخذين وحدث نزف دموي شديد وأن الإصابة شكلت خطورة على حياة المصاب وقدرت له مدة التعطيل بشهر واحد من تاريخ الإصابة وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة.

بتاريخ ٢٧/١٠/٢٠١٣ وفي القضية رقم ٢٠١٢/١٠٠ أصدرت محكمة الجنايات الكبرى حكمها المتضمن:

أولاً: عملاً بأحكام المادة (١٧٧) من قانون الأصول الجزائية إدانة المتهم بجنحة حمل وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص خلافاً للمادتين (٣ و ٤) من قانون الأسلحة النارية والذخائر وعملاً بالمادة (١١/ج) حبسه مدة ثلاثة أشهر والرسوم ومصادرة السلاح الناري حال ضبطه.

ثانياً: عملاً بالمادة (٢/٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجناية الشروع بالقتل خلافاً للمادتين (٣٢٦ و ٧٠) عقوبات وعملاً بالمواد ذاتها وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة عشر سنوات والرسوم، وعملاً بالمادة (٣/٩٩) من القانون ذاته تخفيض العقوبة لتصبح خمس سنوات والرسوم.

ثالثاً: عملاً بأحكام المادة (٧٢) عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المجرم وهي وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف.

لم يرتضِ المتهم بالقرار الذي قطع فيه بهذا التمييز كما رفع نائب عام الجنايات الكبرى ملف القضية إلى محكمتنا عملاً بأحكام المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى.

وفي الرد على أسباب الطعن التمييزي:

وعن السبب السادس الذي ينعى فيه الطاعن على محكمة الجنايات الكبرى خطأها بإصدار القرار المطعون فيه المتضمن تجريم المميز بجناية الشروع بالقتل بحدود المادتين (٣٢٦ و ٧٠) من قانون العقوبات دون تعليل أو تسبب.

وفي ذلك نجد إن النية أمر باطني يضمه الجاني ويخفيه في نفسه ويستدل عليه من أفعاله الظاهرة ومن الظروف التي رافقت هذه الأفعال ومن الأدوات التي استعملها في الاعتداء، وقد استقر الاجتهاد القضائي أن العوامل التي تساعد على استظهار النية في جرائم القتل تتلخص في نوع الأداة التي استعملها الجاني في الاعتداء وطبيعتها وكيفية استخدامها ومن موقع الإصابة وفيما إذا وقعت في مكان خطر في جسم الإنسان أم لا ومن طبيعة الإصابة إذا كانت قد شكلت خطورة على حياة المجني عليه أم لا.

وفي الحالة المعروضة نجد إنه وعلى الرغم من أن الإصابة شكلت خطورة على حياة المصاب، فإن نية المتهم لم تكن متجهة لإزهاق روح المصاب إنما إيذائه ويستدل على ذلك، من أقوال المصاب نفسه التي ورد فيها أن المتهم لم يكن قاصداً قتله إنما إيذائه ولا يوجد خلافات سابقة بينهما، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن مكان الإصابة لم يكن في أماكن خطورة من جسم المصاب كون الإصابة لحقت بأقدام المصاب (المجني عليه) وكذلك نجد إنه تم إطلاق الأعيرة النارية من مكان قريب فكان بإمكان المتهم ولقرب المسافة بينه وبين المجني عليه أن يصوب مسدسه إلى مكان خطر في جسم المصاب، كما أن المجني عليه ورد بأقواله أن المتهم لم يكن يقصد قتله إنما إيذائه، ولا يوجد خلافات سابقة فيما بينهما، أمام هذه الوقائع كان على محكمة الجنايات الكبرى إعطاء التكييف القانوني السليم للأفعال التي قام بها المتهم

فيكون قرارها مشوباً بقصورٍ في التعليل وفساد في الاستدلال مما يتوجب معه نقض القرار المطعون فيه لورود هذا السبب عليه.

أما عن كون الحكم مميزاً بحكم القانون فإن الرد على ذلك يغدو سابقاً لأوانه على ضوء ردنا على أسباب الطعن.

لذا ودون الحاجة للرد على باقي أسباب الطعن نقرر نقض القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها للسير في الدعوى مجدداً على ضوء ما بيناه.

قراراً صدر بتاريخ ١٢/٩/٢٥ هـ الموافق ٢٥/٩/٢٠١٤ م.

القاضي المتروك

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

بقيق/ع م

lawpedia.jo